الفصل الثالث

الاتصالات المبكرة مع بريطانيا

«نعم، قال الملك: نعم، هذه بعد كل ذلك أجمل أيام حياتي: وهي المرحلة الحاسمة مقارنة ببقية الأيام التي مضت سهلة؛ أيام انتقال في الصحراء حيث معاناة الجوع والعطش ومواجهة الخطر؛ وهذه ليست فترة طويلة، كلها ربما عشرة أو اثنتا عشرة سنة، لكن كل يوم فيها مليء بالنشوة والرفقة الجميلة التي لا يمكن أن تُنسى».

وكان الملك في مزاج مهيأ لإستعادة الذكريات، وقد طالت إقامته بصورة لإستعادة غير عادية في جدة في يناير ١٩٤٩م قبل العودة للرياض بعد أن أدى فريضة الحج. وجرياً على العادة الملكية في هذه الأحوال فقد تناول الأعيان وكبار رجال الدولة الغداء معه. أنصت ضيوف الملك العجوز في هدوء تام وتراءت لهم صورة ابن سعود الشاب مرة أخرى وهو في معسكرات الصحراء بين النيران الموقدة يتوسط ثلة من الشجعان من رفاق مغامراته وهو يحكي تفاصيل الحروب القديمة بكل فصاحة أهل الصحراء. ومن ثم وبصورة مفاجئة كف عن مناجاة النفس بخطبة طنانة شبه اعتذاريه مثل تلك التي استشهدت بها في صدر هذا الفصل. وبعد ذلك قام الضيوف برفقة الملك لأداء صلاة العشاء قبل أن ينفض سامر الجميع نحو ديارهم.

ولو كان ابن سعود قد ولد لأجل السلطة فإن من المؤكد أن العظمة والسلطة لم يكونا البتة مفروضتان عليه. ولكن نستطيع القول إنه قد حاز

على العظمة بجدارة وذلك بقوة شخصيته التي لا نظير لها في كل تاريخ العرب الحديث. بيد أننا نلحظ وبصدمة أن الفترة التي يعدها هو نفسه تمثل ذروة إنجازاته لم تترك أثراً على التاريخ المعاصر، فقد انتهت هذه الحقبة قبل سنوات خلت عندما زرته لأول مرة عام ١٩٠٧م. وقد قاربت هذه الفترة على الانتهاء عندما قابله كابتن شكسبير، وكان حينها المندوب البريطاني في الكويت وذلك في معسكره في الصحراء الشرقية عام ١٩١١م. وبمقدار معرفتي فقد كانت هذه هي أول مقابلة للملك عبدالعزيز لمسؤول بريطاني. وحقيقة الأمر فإن الحكومة البريطانية ومنذ فترة طويلة كانت ملتزمة بحفظ الأمن في الخليج الفارسي، والاحتفاظ بموقع متميز في عدة نقاط على جانبي شاطئيه. وفي عام ١٨٩٧م قررت بريطانيا مبدأ عاماً في سياستها يتمثل في "أنها لا تود التدخل في الجزيرة العربية إلا لضرورة السلام العام في الخليج الفارسي". وبالرغم من ذلك فقد بدأت التدخل في السياسة الداخلية للكويت والتي كان حاكمها الداهية الشيخ مبارك الصباح يقاوم بحزم وبصورة غير لافتة لأنظار سياسة المركزية للباب العالي التي تزعم أن الكويت والمناطق المجاورة لها تعد جزءاً مكملاً للإمبراطورية العثمانية.

وفي العام ١٨٩٢م تطورت علاقات الشيخ ابن صباح مع بريطانيا حيث وعدته بتقديم الدعم اللازم ضد أي عدوان تركي. وكما بيّنا سابقاً ففي هذا الوقت كانت كل من تركيا وألمانيا تناقشان مشروع خط سكة حديد (برلين – بغداد) الشهير والذي تعد محطته البحرية الأخيرة في الكويت.

وفي هذا الظرف الحاسم، كان أعضاء أسرة آل سعود البارزون ضيوفاً على مبارك الصباح في الكويت عندما استولت أسرة آل رشيد المنافسة لهم

على أرض نجد. وكان للشيخ مبارك الصباح رغبة حتمية للتدخل في السياسات الخاصة بالمناطق الداخلية للجزيرة العربية، لاسيما وأن المساعدة التركية لابن سعود تشكل تهديداً لأمنه واستقلال بلاده؛ لذلك كان من الطبيعي أن يعتقد مبارك الصباح أن وجود عائلة آل سعود بالكويت مصدر قوة له في مواجهة خصمه ابن رشيد، بيد أن التطورات اللاحقة في الجزيرة العربية قد خلقت نوعاً من توازن القوى ورفعت عن كاهله الكثير من القلق الذي كان يساوره.

وفى هذا الظرف استخدمت الحكومة البريطانية نفوذها عليه لإثنائه عن التورط في شؤون الصحراء العربية، مما أدى إلى التقليل من اهتمام الأتراك بالكويت وبالتالي ساهم البريطانيون في المحافظة على استقلال الكويت ضد الزحف التركي.

وفى ذات الوقت كان ابن سعود مشغولاً بشكل رئيس بموضوع تصفية حساباته مع ابن رشيد، ويلحظ أن وجوده لفترة كافية في الكويت قد أقنعه أن لا مناص من أن يحسب حساباً للأتراك في نهاية المطاف خاصة وأنهم كانوا حتى ذلك الحين يحتلون إقليم الأحساء الذي كانت موانئه البحرية ذات أهمية قصوى لنجد. ومن المؤكد أنه في الفترات المبكرة بعد استعادته لأراضي أسلافه وممتلكاتهم كان ابن سعود على قناعة راسخة بأنه بحاجة إلى فهم سياسة بريطانيا العظمى بصورة مماثلة لتلك التي أنجزتها الكويت.

وفي العام ١٩٠٤م عندما تم تعيين مندوب بريطاني لأول مرة في الكويت قام عبدالعزيز بمبادرة في هذا الاتجاه وعقد اتصالات مع الحكومة البريطانية بواسطة والده الإمام عبدالرحمن. ولكن هذه المبادرة تم تفاديها بصورة مهذبة

بواسطة الحكومة البريطانية والتي على الأقل ظاهرياً على علاقة ودية مع الأتراك ولم تكن لها رغبة حينئذ في خلق انطباع بأنها كانت تنسج المكايد ضد المصالح التركية في الجزيرة العربية.

وتبنياً بصورة متعمدة لهذه السياسة فقد تجاهلت السلطات البريطانية في الخليج التطورات السياسية الهامة التي حدثت في الصحراء العربية. وكان ابن سعود قد برز كأحد أهم العوامل إن لم يكن أهمها على الإطلاق في سياسات الجزيرة العربية عندما زاره الكابتن شكسبير في مخيمه عام ١٩١١م. وآنذاك تسلم الزعيم الوهابي زمام المبادرة مرة أخرى ضاغطاً باتجاه أن لبريطانيا وضعاً في أحداث الجزيرة العربية. وقام ابن سعود بتذكير شكسبير بعرض والده للميجر كنوكس عام ١٩٠٤م وبمعاهدة كان قد عقدها جده فيصل بن سعود[١] مع الكولونيل لويس بيلي عام ١٨٦٥م. وأبدى للمندوب البريطاني مدى كراهيته للأتراك بشكل عام ولسلطتهم السياسية على وجه التخصيص والتي كانت قد أعلنت عن رغبتها في "عثمنة" الجزيرة العربية. كما أبان ابن سعود مدى ضجر نجد باحتلال الأتراك لإقليم الأحساء وموانئه. وقدم مقترحاً مفاده أن الأمور لو عادت إلى نصابها بمساعدة بريطانية فإنه سيرحب بوجود بريطاني في أحد موانئ الأحساء[٢]. ولا ريب أن هذا العرض سيكون ذا منفعة لتجارة بريطانيا مع المناطق الداخلية للجزيرة العربية لاسيما وأنها تتفيأ الآن ظلال الأمن على امتداد طرق القوافل، غير أن سيطرة الأتراك على ساحلها يشكل خطراً محدقاً عليها.

---

(١) أي الإمام فيصل بن تركي.

(٢) لم يرد في أي من المصادر المعاصرة للمؤلف سواء منها المحلي وغير المحلي أي ذكر لمثل هذا العرض، الذي قد يكون المؤلف قد رغب في الترويج له، وإلاّ فإن الأمر بالنسبة للملك عبدالعزيز يرحمه الله الأ مفاضلة لأن كلاهما احتلال لهذا فليس للمؤلف أي مستند في هذ الإقتراح.

وفيما يخص هذه الاحتمالات لم يكن شكسبير في وضع يمكنه أكثر من إعطاء إجابة مقبولة مؤداها أن المصالح البريطانية تتركز فقط على المنطقة الساحلية، وأنها تنظر بعين الرضا إلى تركيا في إدارة مصالحها في أواسط الجزيرة العربية والتي لا تخص البتة بريطانيا. وأردف المندوب البريطاني قائلاً إن بلاده ذات علاقة طيبة مع تركيا ولا ترغب في أن تنتهك حرمة مناطق نفوذها. ومن الصعوبة بمكان تخيل أن هذا كل ما دار بين ابن سعود وشكسبير في هذا اللقاء، وفي غضون ذلك يمكن القول إن السير بيرسي كوكس في تقريره المرفوع للجهات العليا البريطانية قد أبدى تعليقاً على عناد الأتراك في التعامل مع الأمور التي تهم المصالح البريطانية في الخليج، وأن ابن سعود قد أبان بوضوح رغبته في التعامل الودي مع بريطانيا إذا احتاجت إليه في المستقبل المنظور. وأوضح كوكس النفوذ المتزايد للزعيم الوهابي وزكّى إمكانية الاستفادة من صداقته ولو من على البعد. غير أن هذا التعليق لم يجد سوى استجابة ضعيفة لدى وزارة الخارجية البريطانية التي استمرت في سياستها المعلنة والخاصة بعدم التدخل في شؤون الصحراء العربية.

وهكذا ترك ابن سعود وشأنه، وبعد سنتين ودونما مساعدة من بريطانيا استطاع أن يهاجم الأحساء، وتمكن في نهاية المطاف من طرد الحاميات التركية من المنطقة الشرقية للجزيرة العربية للأبد. ولم يبد الباب العالي العثماني رد فعل قاسٍ تجاه ابن سعود، ولم يبذل أي مجهود يذكر لاستعادة الإقليم الشرقي. ومن جهة أخرى فإن ابن سعود نفسه لم يكن على ثقة كبيرة بقدرته على إدارة هذا الإقليم بمفرده.

وخلال فترة الشهور القلائل التي قضاها في الأحساء كانت مشغولياته الإدارية تتخللها نشاطات دبلوماسية وسياسية، ولقد زاره المندوب السياسي البريطاني في البحرين في مدينة العقير بغرض المجاملة، ولا ريب أن الآراء قد تبودلت في الوضع الجديد الذي أصبح فيه ابن سعود شخصية ذات نفوذ قوي وقادرة على مجابهة التدخل الألماني وراء الحدود الحالية المعروفة للإمبراطورية التركية. أما الأتراك أنفسهم، فيبدو أنهم قد استسلموا لفقد الأحساء، غير أنهم لم يفكروا مطلقاً في استعادة الإقليم دبلوماسياً بعد أن استحالت عليهم استعادته بالوسائل العسكرية المتاحة لديهم؛ لذلك فقد أرسل الأتراك سيد طالب[1] للوصول إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة مع ابن سعود. وتقابل الرجلان عند الصبيحية في الكويت، وفي الوقت نفسه كان سليمان شفيق كمالى باشا والي البصرة التركي قد وعد ابن رشيد بإمداده بمساعدات عسكرية لمهاجمة خصمه ابن سعود. وتمخضت اتفاقية الصبيحية الشفهية أن يوافق ابن سعود على النفوذ التركي الرسمي على أراضيه وفي مقابل ذلك أن يمده الأتراك بالمال والسلاح الكافي للمحافظة على مركزه في الخليج. ويلحظ أنه لم يكن هناك أي اتفاق بشأن الآليات التي بموجبها يتم تنفيذ هذا الاتفاق.

وفي نهاية السنة كان ابن سعود مرة أخرى قد عقد لقاء غير رسمي مع الكابتن شكسبير عندما مر الأخير بمدينة الرياض في رحلته الكبيرة عبر الجزيرة العربية من الكويت إلى قناة السويس. وأعطت زيارة شكسبير فرصة لإعادة النظر في كل الأوضاع الناجمة عن خروج الأتراك من الصحراء العربية.

---

(١) أي طالب النقيب.

وكان الهدف الأول لهذه المحادثات هو تمهيد الطريق لتفاهم يتوق إليه ابن سعود بشغف وقلق كبير. ومن جهة أخرى، فإن شكسبير كان غير قادر على إبداء التزام وحماس مشابه لابن سعود لسبب لم يفصح عنه للأمير الوهابي. وعقد كل من وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد جراي والمندوب التركي في لندن إبراهيم حاجي باشا اجتماعات للتفاوض حول وضعية كليهما في الأقطار التي تقع تحت دائرة نفوذهما في منطقة الخليج الفارسي والتي ربما تتضارب فيها مصالح كلا البلدين. وعقدت معاهدة بخصوص كل من الكويت، البحرين ودويلات الخليج الأخرى وتجنبت الحديث عن الأحساء التي كما يبدو وبصورة تكتيكية عدت أنها ما تزال تحت دائرة النفوذ التركي. وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢٩ يوليو ١٩١٣م على أن يتم التصديق عليها رسمياً في كلا البلدين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع، غير أن هذه المدة تم تمديدها إلى ٣١ أكتوبر ١٩١٤م، وهو التاريخ الذي أعلنت فيه بريطانيا الحرب على تركيا بصورة متزامنة أو بعد مدة قصيرة جداً. ورغم فقدان تركيا لوضعها الاستراتيجي في أواسط وشرق الجزيرة العربية، فقد استمرت المفاوضات بين نفس المبعوثين لوضع إطار أوسع بخصوص مناطق النفوذ في شبه الجزيرة العربية. وبالطبع أثارت هذه المحادثات اهتمام ابن سعود بشكل لافت للنظر لاسيما وأنها قد أشارت إلى تقليص حدود الدولة الوهابية دون موافقته أو حتى إخطاره بذلك. ومهما يكن من شأن فقد انتهت المحادثات بصورة مرضية بين بريطانيا وتركيا وتم توقيع معاهدة بينهما في ٩ مارس ١٩١٤م، تم التصديق عليها في ١٣ يونيو ١٩١٤م. وبمقتضى هذه

الاتفاقية أصبح كل جنوب الجزيرة العربية، جنوب الخط الممتد من شبه الجزيرة القطرية إلى أقصى نقطة تم الاتفاق عليها وتحديدها بين محمية عدن والإقليم التركي في اليمن، تقع تحت دائرة نفوذ الإمبراطورية البريطانية. ويبدو أن الأسباب التي دعت بريطانيا لادعاء مزاعم بالسيادة على هذه المنطقة واضحة تماماً خاصة وأن نموذج الإمبريالية القديمة كان ما يزال في عنفوانه خلال تلك الأيام. ولكن من الصعب فهم سلوك الحكومة العثمانية في هذا الأمر، ما لم يفسر على أن هذا التنازل كان نكاية بابن سعود لرفضه الانصياع للباب العالي. وبشكل وهمي ولا معنى له البتة، أشارت المعاهدة البريطانية – التركية إلى "السنجقية العثمانية في نجد" و (سنجقية نجد)؛ ولذلك لم يكن من المستغرب أن تضع الحكومة البريطانية في الحسبان حدود دولة ابن سعود في العشر سنوات والخمس عشرة سنة التالية، ولم تلمح مطلقاً إلى وجود معاهداتها السابقة مع الحكومة التركية حتى ما بعد ١٩٣٠م عندما أصبحت لديها الرغبة في ضم منطقة حضرموت إلى دائرة نفوذها. ومن جهة أخرى، فقد كان ابن سعود رافضاً البتة مناقشة هذه الأمور استناداً إلى المعاهدات المشار إليها مع الأتراك؛ لذلك فإن الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية استمرت غير محددة حتى يومنا هذا عندما أدى ظهور النفط إلى تعقيد الأوضاع بصورة كبيرة مقارنة عما كان عليه الحال قبل عدة سنوات في الماضي، وهذه المسائل أصبحت موضع مفاوضات مكثفة بين الحكومتين البريطانية والسعودية لعدة سنوات.

وبعد فترة وجيزة من توقيع المعاهدة الثانية وبعد رفض الأتراك رغبة الحكومة البريطانية في التوسط بينهم وبين ابن سعود، قام الكولونيل و. ج.

جراي وكان وقتها المندوب السياسي البريطاني في الكويت بإخطار الأول بأن الحكومة البريطانية لن تتعهد له بأي مساعدة في مشاكله القائمة مع الباب العالي، لاسيما وأنها قد توصلت إلى معاهدة مع الحكومة التركية تم بموجبها حل كل المشاكل القائمة بين الدولتين(١).

وفي الحال فكر ابن سعود في التفاهم مع الأتراك عن طريق سليمان شفيق كمالي باشا الذي كانت له معه اتصالات قبل ثلاث سنوات خلت في ظل ظروف غريبة. وكانت الحكومة التركية قد وجهت والي البصرة لتأكيد آرائه الخاصة بالجزيرة العربية بشكل عام وإقليمي اليمن وعسير على وجه الخصوص. وثمة إشارة هنا وهي أن ما عبر عنه الوالي التركي من رؤى وجد صدىً يماثل ما طرحه بعد سنوات لاحقة عاهل طموح من الجزيرة العربية مؤملاً أن يجد موافقة السلطات البريطانية.

وبعد أن وجه ابن سعود انتقاداً للسياسة التركية التي أفضت إلى تحطيم الجزيرة العربية، قدم اقتراحاً يتم بموجبه عقد اجتماع لكافة الأطراف المعنية بأمر المنطقة يتم فيها بحيادية تامة الاتفاق على توحيد الجزيرة العربية والتي يصعب أن يؤول الأمر فيها لشخص آخر سوى عبدالعزيز نفسه. وإضافة إلى ذلك، قدم اقتراحاً بديلاً يتم بمقتضاه أن يظل الوضع على حالته الراهنة على أن تعترف الوحدات الحاكمة في الجزيرة العربية بالسلطة العامة عليها من قبل الباب العالي. وفي كلٍ من هذه الحالات فإن الحكومة التركية سوف تحصل

(١) عقدت محادثات في لندن في أغسطس عام ١٩٥١م بين وزارة الخارجية البريطانية والأمير فيصل ابن عبدالعزيز آل سعود بغية التوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة (المؤلف).

على تأكيدات بتعاون عربي مخلص في حالة نشوب أي نزاع مع قوة خارجية، وتظل النقطة المحورية هي استقلال العرب.

وبالطبع لم تجد نصائح ابن سعود أذناً صاغية لدى الحكومة التركية. ويبدو أن الأتراك قد أحاطوا الحكومة البريطانية علماً بمعاهدة سرية نجمت عن المحادثات بين ابن سعود ووالي البصرة، بيد أن أرشيفات المملكة العربية السعودية لا يوجد فيها أي تقرير عن اتفاق رسمي. وعلى أية حال، فإن ابن سعود أبدى استعداداً ليكون والياً لنجد وأن يرفع العلم التركي في بعض المناسبات، وبشكل عام وافق على إدارة مناطقه باعتبارها دويلة تابعة للسلطان العثماني على أن يدير شؤونه المالية بنفسه دونما تدخل من إستانبول. ولم يثر أي سؤال عن إتاوة رسمية كما هو الحال في معاهدة تركيا مع الشريف حسين فيما يخص إقليم القصيم. وأقل أهمية من ذلك لم يكن هناك أي تساؤل حول طبيعة الأهداف التركية كما أفشاها طلعت باشا للسفير البريطاني في إستانبول. وحتى في هذه المرحلة فإن كلاً من تركيا وبريطانيا كانا يضعان تصوراً لدمج كل من شمال وجنوب الجزيرة العربية تحت نظام من الحكم غير المباشر. أما مناطق النفوذ لكل من ابن سعود وابن رشيد فقد تم تحديدها وعين ممثلان للدولة العثمانية في كل من الرياض وحائل لمراقبة نشاطات الزعيمين المتنافسين. وعُين ابن سعود متصرفاً لإقليم الأحساء، غير أن الحاميات التركية سمح لها بالوجود على ثغور ساحل هذا الإقليم حيث يقوم الموظفون الأتراك بجمع الضرائب المستحقة الدفع.

ومن جهة أخرى، فقد تم الإيعاز لوالي البصرة بإجراء مفاوضات مع ابن سعود الذي كما ذكرنا سابقاً، قد تقدم بمقترحات للحكومة التركية، ودونما

مساعدة تذكر من الحكومة البريطانية لم يكن بوسعه أن يصير مشاكساً أمام الباب العالي المزعج. ولكن في المحادثات التي أجريت أثبت أنه مساوم ماهر مرتكز على أرضية صلبة في كل النقاط التي تمت مناقشتها. وكان أقصى ما يمكن أن يخلص إليه هو حفظ ماء وجهه أمام الباب العالي في النقاط التي تمت الإشارة إليها آنفاً.

ورغم اعتراف ابن سعود بسيادة غير واضحة للسلطان العثماني على دولته وموافقته على رفع العلم التركي، كان عليه أن يصبح والياً بالوراثة وقائداً على نجد بدلاً أن يكون مجرد "متصرف" على الأحساء، وبدلاً من أن يعلن موافقته على وجود جنود أتراك وموظفي جمارك في موانيه الساحلية، كان عليه أن يقوم بإمداد هذه الحاميات التركية بالموظفين المدنيين، ومن مهامه أيضاً جمع الضرائب واستغلالها لمصلحة بلاده. وفيما عدا الحالات النادرة التي يزيد فيها الدخل على المصروفات، فإن الميزانية يجب أن تحال إلى إستانبول. وعلاوة على ذلك، فقد وافق ابن سعود على أن يجري كل اتصالاته الدبلوماسية مع القوى الأمنية عن طريق الباب العالي، وأن يدعم الأتراك زمن الحرب.

وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الاتفاقية كسابقتها التي أجريت مع السيد طالب لم تصل إلى مرحلة التنفيذ فيما يخص الامتيازات التي أعطيت للسلطات العثمانية. واستمرت إدارة الأحساء في قبضة حديدية لابن سعود. وبعد شهور لاحقة، بعد اندلاع الحرب بين بريطانيا وتركيا، أوضح ابن سعود للمندوب البريطاني شكسبير أنه وافق فقط على السماح بوجود للقوات

التركية بقناعة أن حقوق السيادة التي منحت لتركيا يجب أن تستمر فاعلة في أراضيه. وكما سيظهر لاحقاً، فقد كان حازماً تماماً في رفضه للتعامل مع الأتراك في حالة تورطهم في حرب.

وفي غضون ذلك، وخلال السنوات اللاحقة، لم يتجاهل ابن سعود ضرورة تقوية وضعه العسكري في أواسط الجزيرة العربية كما لم يغرب عن باله احتمال عودة ابن رشيد للتصعيد العسكري وتهديد دولته مرة أخرى. ومن جهة أخرى فإن الشيخ مبارك كان يدعي أنه ذو معرفة ضئيلة بابن سعود كرجل تكتيك وقائد في أزمان الحروب. وكيفما يكون الحال، فإن هذا الرأي يبدو غريباً آخذين في الحسبان العملين البطوليين اللذين استطاع بهما إن يسيطر على كل من الرياض والهفوف، وهما يثبتان بما لا يدع مجالاً للشك أنه كان استراتيجياً ورجل دولة على مستوى عالٍ. واستطاع على أية حال، أن يقيِّم الضعف الذي اعترى المجتمع الذي يعترف به الآن كقائد له، ومن ثم عمل على إصلاح مساوئه من وجهة نظر حربية وذلك بمبادرته بإنشاء حركة "الإخوان" عام ١٩١٢م. وقد كانت نواة هذه الحركة مستعمرة صغيرة للمجندين من رجال الدين تقع جوار آبار الأرطاوية في قلب الصحراء العربية على مقربة من شرق الزلفي على الطريق الرئيس الممتد من الكويت للقصيم. ويجدر بنا التنويه إلى أنني قمت بمناقشة موضوع حركة الإخوان ومعسكراتها في الفصول السابقة لهذا الكتاب. ولكني أرجع الآن لهذا الموضوع مرة أخرى لأن الرحالة الهولندي باركلي رونكير قد زار هذه المنطقة في رحلة له من الكويت إلى بريدة خلال عدة أشهر خلت سابقة لإنشاء مستعمرة

"الإخوان" . ويبدو أنه كان غير ملم بمخطط تحويل منطقة الآبار إلى كانتونات حربية – دينية .

وبعد أشهر قلائل أخرى، قام الرحالة الإنجليزي الشهير الكابتن ج . أ . ليتشمان برحلة من بغداد عن طريق بريدة إلى الرياض حيث عقد لقاءً سريعاً بابن سعود واستمر في رحلته شرقاً صوب الأحساء التي كانت حينها تحت السيطرة التركية . وفشل هذا الرحالة في أن يتحسس جو التغيير الذي بدأ يسود الصحراء بفعل حركة "الإخوان" التي كانت ما تزال في باكورة نشأتها . وحتى شكسبير في رحلته عبر الجزيرة العربية في شتاء ١٩١٣ / ١٩١٤م لم يكن قد استوعب إمكانية الفكرة التي بدأت تتبلور وتعمل على إحداث تغييرات اجتماعية للقبائل الرعوية في الصحراء وتحيلهم إلى مظهر لدولة قابلة للتطور والنماء .

ورجوعاً من هذا الاستطراد، أصبح واضحاً الآن أن تركيا قد بدأت تنجر إلى تحالف مع ألمانيا، وأن الحكومة البريطانية قد بدأت تحسب حساباً لحرب محتملة مع الأخيرة . وبتقديرات حسابية لإمكانيات مصادر القوة لوضعنا في منطقة الخليج الفارسي، فإن احتمالية أو رغبة فهمنا لابن سعود لا يمكن تجاهلها . وهكذا، فإن الكابتن شكسبير ـ وكان وقتها في إجازة بلندن ـ قد أُمِر بالرجوع في الحال إلى الخليج للاتصال بابن سعود . وفي غضون ذلك أرسلت رسالة إلى الأخير لإخطاره بهذه الترتيبات وإعطائه مقدماً اعترافاً بريطانياً كاملاً بوضعه في نجد والأحساء ومنحه حماية ضد أي هجمات تركية براً أو بحراً وذلك في حالة وقوفه مع الحلفاء .

وثمة تغيير كبير حدث منذ شهر أبريل، أصبحت الآن الحكومة البريطانية هي التي تتوسل لابن سعود وتعمل على استرضائه للوقوف بجانبها. ومن ناحية أخرى، فإن الأتراك أيضاً كانوا يعملون على النسق نفسه لتسخير الزعماء العرب لخدمة دعواهم. وكان على ابن رشيد أن يعمل على مساعدة مشروع غزو مصر في حين كان على ابن سعود أن يستعجل البريطانيين للتدخل في بلاد الرافدين. وأثناء ذلك كان ابن سعود أكثر اهتماماً بالعمل على مهاجمة ابن رشيد وغير راغب البتة في أن يقحم نفسه في التزام مع أي من الدولتين المتنافستين (بريطانيا وتركيا) حول أمور قضايا كبرى. وحدث أن أرسل له أنور باشا أموالاً لتجهيز قواته لمساعدة الجيوش التركية، كما أرسل له سيد طالب لتشجيعه في هذا المنحى. وكان رد ابن سعود على هذه المطالب قد اتسم بالجديّة حيث أوضح له أنه لن يتمكن من تجهيز قوات لمساعدة الأتراك إلا بعد تصفية حساباته مع ابن رشيد، في حين أن إجابته على الرسالة البريطانية كانت مختلفة نوعاً ما. وقد كان ابن سعود منذ فترة طويلة ولا يزال راغباً في إنشاء علاقات وطيدة مع بريطانيا العظمى، وكان نادراً ما يتوقع منه الإعلان صراحة ودونما تحفظ تأييده لدعوانا ما لم يتأكد من ثبات سياستنا المتغيرة نحوه. وعلى الرغم من ذلك، ومع بعض التردد، وافق على زيارة شكسبير وعقد اللقاء في خيمة الحرب الخاصة بابن سعود. وكان الأخير يناور في أنه يريد التوصل إلى تفاهم مع ابن رشيد في الخفيسة التي تقع على بعد ٢٠ ميلاً جنوب الأرطاوية.

أشار ابن سعود بصورة مباشرة إلى أن أي تأكيدات نود إعطاءها له كمقابل لمناصرته دعوانا يجب أن تضمن في معاهدة رسمية، وأن نقاط هذه

المعاهدة يجب أن توضع في مسودة على الفور. وبناء على ذلك، فإن بريطانيا يجب أن تعترف وتمنح ابن سعود السيادة الكاملة في مقابل أن يمتنع الأخير عن التعامل مع القوى الأخرى دون مشورة مسبقة مع السلطات البريطانية. وبقية الفقرات في المعاهدة تشير للمساعدات المالية والعسكرية التي يتوقع أن تمد بها بريطانيا ابن سعود لمحاربة خصمه ابن رشيد الذي أعلن مسبقاً التزامه بالتعامل مع الأتراك.

أرسل شكسبير محضر المحادثات إلى السير بيرسي كوكس وبقي برفقة ابن سعود في انتظار الإجابة. وأخطر الأخير شكسبير أن هناك تفاهماً موجوداً بينه وبين شريف مكة وزعماء قبائل عنزة الشمالية للوقوف معاً في مواجهة أي احتمالات يمكن أن تنجم عن حالة الحرب. وفي ذات الوقت فإن ابن سعود كان قد التمس مشورة شكسبير فيما يخص مجموعة من أربعة مبعوثين من الأتراك كانت قد زارته بغرض حثه على التعاون مع ابن رشيد وإعلان الجهاد ضد العدو الكافر. غير أن ابن سعود قد اعتقل هؤلاء المبعوثين في انتظار قرار بشأن مستقبلهم. وتم إطلاق سراح هؤلاء الرجال الآن مع تبليغهم رسالة مفادها أن ابن رشيد قد دخل في أعمال عدائية ضده في الوقت الحاضر؛ لذلك فإن أي تعاون معه يصبح مستحيلاً. بيد أن مقترح الجهاد قد تم إعلانه مرة أخرى ولكن هذه الفترة من اتجاه مغاير خلال الفترة التي كان فيها شكسبير في مخيم ابن سعود، فلقد تسلم الأخير رسالة في ١٧ يناير من مكة، والتي يخطر فيها عبدالله الابن الثاني لشريف مكة ابن سعود بان أباه قد طلب منه الأتراك إعلان الحرب المقدسة، غير أنه في انتظار

تعميم هذا الإعلان بعد التأكد من رد الزعيم الوهابي تجاه هذا المقترح. وكانت إجابة ابن سعود بأنه قد أُرسل له مبعوث باقتراح مشابه وأنه لا يرى فائدة من انضمام العرب إلى الأتراك.

وخلال هذه الفترة كان الجيشان المتنافسان يبحثان عن مواطئ قدم، وفي الرابع والعشرين من شهر يناير التحم الجيشان في معركة جراب عند منتصف الطريق بين الأرطاوية والزلفي. ولقد كان لابن رشيد ميزة كتيبة الفرسان التي استخدمها بشكل فعال في مرحلة حاسمة من القتال، بيد أن قوات المشاة الوهابية قد نجحت في الوصول إلى معسكر العدو، ولكنها وجرياً على العادة العربية القديمة قد تقدمت بهدف الحصول على الغنائم بدلاً من الاستمرار في القتال لتأكيد النصر. وعلى وجه الخصوص، فإن قبيلة العجمان قد تراجعت من ميدان القتال بغنائمها؛ لذلك فإن كتيبة الفرسان لابن رشيد واجهت مقاومة ضعيفة. وثمة إشارة هنا وهي أن شكسبير الشخصية البارزة في الجيش البريطاني قد اتخذ موقعاً على مقربة من الجيش الوهابي حيث كان يوجه نيرانهم عند هجوم كتيبة الفرسان. وانتشر خبر موته في هذا الهجوم في ظل ظروف لم تتأكد طبيعتها آنذاك. وكانت محصلة هذه المعركة انتصار ابن رشيد رغم أن القتلى في مخيماته والعوائق الأخرى قد حالت دون استمرار الحرب. ومن جهة أخرى، فإن ارتداد قوات الاحتياطي البدوية المناصرة له قد أرغمت ابن سعود على الانسحاب من مسرح القتال. وحتى اللحظة وفيما يخص الجانب البريطاني، فإن خطر تدخل ابن رشيد ومهاجمته لفرقة الجيش البريطانية المتقدمة نحو بلاد الرافدين أصبح غير وارد البتة.

وفي خلال ذلك، كان السير بيرسي كوكس قد تلقى توجيهات من حكومته بالتقدم في المحادثات الخاصة بمسودة معاهدة الخفيسة. ويبدو أن فقدان شكسبير لم يشجعه على اتخاذ أي قرار فوري بشأن هذا الموضوع.

ومن ناحية أخرى، فإن ابن سعود لم يضيع الزمن في السؤال عن ضابط آخر تم تعيينه ليحل محل شكسبير بغية استكمال مفاوضات المعاهدة. وفي ذات الوقت أوعز الملك عبدالعزيز إلى مندوبه المحلي في البصرة عبداللطيف المنديل ليظل على اتصال مع كبير ضباط السياسة البريطانيين في المنطقة. وكان رد المندوب البريطاني أنه لا يوجد أي ضابط مناسب ليعمل في نجد ، وفي الوقت نفسه اقترح على ابن سعود أن يوقِّع على اتفاق أولي على نقاط مسودة الخفيسة على أن تستكمل الاتفاقية ويتم التوقيع عليها بشكل نهائي في وقت لاحق. ووافق ابن سعود على هذا العرض وتم التوقيع على المسودة الجديدة التي وصلته مترافقة مع خطاب المندوب البريطاني، غير أن الاتفاقية قد اعترتها تغييرات وتحفظات تحتاج إلى مناقشات لاحقة، يفضل أن تكون بينه وبين كوكس، لهذا فإن القرار النهائي بشأن هذه الاتفاقية قد تم إرجاؤه إلى وقت مناسب يحدد فيما بعد. وقبيل نهاية العام أعيدت الاتصالات بين الطرفين بشأن هذه الاتفاقية.

وخلال هذه الفترة انشغل ابن سعود بمشاكله الداخلية؛ لذلك لم يشن أي هجمات عسكرية ضد ابن رشيد بعد معركة جراب التي لم تكن نتائجها مرضية للطرفين، وفي شهر يونيو، وافق الزعيمان المتنافسان، بعد مراسلات عبر الوسطاء، على عقد صلح بينهما. ومما يثير بعض الدهشة أن ابن رشيد

قد وافق على كل مطالب ابن سعود فيما يخص حيازة الأراضي رغم أنه لم يعترف بادعاءات الأخير في السيادة على جبل شمر، وأن خط الحدود بين جبل شمر ونجد عُدّ الخط الذي يمر عبر طريق الكهفة في الطرف الشمالي لحدود القصيم، إضافة إلى ذلك، وافق على التنسيق مع ابن سعود في السياسة الخارجية وعلى وجه الخصوص الامتناع عن التعاون مع الأتراك.

وعلى أية حال، فإن هذه الاتفاقية لم تكبح جماح ابن رشيد حيث قام بالزحف على القصيم في أواخر العام، منتهزاً فرصة انشغال ابن سعود بإخماد تمرد ضد سلطانه في إقليم الأحساء عندما ناصرت قبيلة العجمان أحد أفرع عائلة آل سعود التي تزعم أن لها حقاً في السلطة. وفي هذه الفترة وجد ابن سعود نفسه يعاني من نقص في الأموال والعتاد، ولم يكن بوسعه التحرك بسرعة وهو على مسافة بعيدة من رئاسة قيادته في الهفوف، بيد أن السلطات البريطانية استجابت لطلباته، أرسلت له مساعدة عسكرية على هيئة ذخائر. علاوة على ذلك أخذ ابن سعود زمام المبادرة ضد قبيلة العجمان عندما أرسل له الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت قوة عسكرية مكنته من احتواء تمرد هذه القبيلة التي فرت صوب الكويت في شهر سبتمبر. وثمة إشارة هنا وهي أن النوايا البريطانية الطيبة تجاه ابن سعود تتبدى بصورة عملية في إهدائه ١٠٠٠ بندقية مع معونة مالية تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لمساعدته في احتواء العصيان الذي تثيره القبائل المتمردة.

وبحلول السادس والعشرين من ديسمبر ١٩١٥م عقد الاجتماع الذي تم تأجيله طويلاً بينه وبين السير بيرسي كوكس في مدينة القطيف حيث تم

التوقيع النهائي على الاتفاقية التي وضعت خطوطها العريضة سابقاً مع الحكومة البريطانية، وفي هذه الاتفاقية أشير إلى ابن سعود كحاكم نجد والأحساء والقطيف والجبيل والمدن والموانيء التي تتبع لها. وفي الفقرة الأولى من الاتفاقية تم اعتراف الحكومة البريطانية به كحاكم مستقل وزعيم لكل قبائل هذه المناطق، على أن يؤول هذا الحق لأبنائه وأحفاده بشرط أن لا يكون خليفته أو خلفائه خصوماً لبريطانيا. وفي هذه الفقرة نفسها أعطى حق التفاوض وتقرير المصير في الوقت المناسب للبلدان والأقطار التي يديرها الزعيم الوهابي. وتشير الفقرة الثانية إلى وعد الحكومة البريطانية بمساعدة مناسبة في حالة الاعتداء من دولة أجنبية على ابن سعود. وفي الفقرة التالية يتعهد الأخير بالامتناع عن إقامة أي علاقات مع قوى أجنبية، أما الفقرة الرابعة فهي تستبعد احتمال الموافقة بأي صورة كانت على تحويل ملكية أي جزء لقوى أجنبية أو محلية من الأراضي أو الامتيازات الممنوحة لابن سعود دون موافقة الحكومة البريطانية. وفي الفقرة الخامسة تعهد ابن سعود أن يعمل على تأمين طرق الحج وحماية الحجاج. أما الفقرة السادسة فقد تعهد فيها بصورة مطلقة على الامتناع عن التدخل في أقطار الكويت، البحرين، قطر والساحل العماني التي " تخضع لحماية الحكومة البريطانية ولها معاهدات ثنائية مع الحكومة المذكورة آنفاً " . وقد تركت حدود كل من هذه الأقطار دونما تحديد على أن يتم اتخاذ قرار بشأنها لاحقاً.

ويبدو مهماً بعض الشيء الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كان فيه السير بيرسي كوكس يقاسي الأمرّين من أجل حماية كل الخليج الفارسي الخاضع

للحماية البريطانية من اعتداء محتمل من ابن سعود، لم تذكر الاتفاقية كلمة واحدة توضح التزامات كلا الطرفين فيما يخص الحدود الغربية للدولة الوهابية. وعدت الفقرة الثانية من الاتفاقية تطال الاحتمال البعيد المتوقع والخاص بتقدم القوات التركية نحو نجد آتية من الحجاز، حيث لا تزال الحكومة العثمانية هناك تمسك بزمام الأمور. ولكنا نجد أن السبب الأساسي لعدم الإشارة إلى الغرب في المعاهدة دون ريب يرجع إلى المفاوضات التي قطعت شوطاً متقدماً بين السير هنري ماكماهون والشريف حسين حاكم مكة من أجل الوصول إلى حل نهائي للقضية العربية لتعويض الأخير عن تمرده على الأتراك؛ لذلك فإن السير بيرسي كوكس لم ير أهمية تذكر لتنوير ابن سعود بحقيقة أو طبيعة مثل هذه المفاوضات، والتي لو تم النظر إليها خلال الأطماع الماضية للشريف حسين في المناطق الداخلية للحجاز ستثير قلقاً لابن سعود يضاهي ما يمثله هجوم الأتراك على حدوده الغربية.

وفي حقيقة الأمر فإن اندلاع الحرب بين الطرفين أدى إلى إصلاح العلاقات بين الشريف حسين وابن سعود في مواجهة عدو مشترك لا يرغب أي منهما أن يكون للآخر علاقة طيبة معه، غير أن المعاملة الحسنة التي تلقاها الشريف من الحكومة البريطانية في مقابل المعاهدة الهزيلة التي أغرى غريمه بتوقيعها علاوة على الطموحات التي لا تخطئها العين للشريف، أدت إلى تغير جوهري في سلوك ابن سعود. وعندما تم إخطاره بواسطة السير بيرسي كوكس في يونيو ١٩١٦م بتمرد الشريف ضد الأتراك وتداعياته الأولية في مكة وجدة، قام بتهنئته الأخير ضد العدو، وفي ذات الوقت عبر عن مخاوفه في أن

تؤدى ادعاءات وطموحات الشريف حسين لقيادة العرب إلى خلق وضع غير مقبول له البتة.

وفي غضون ذلك، كتب الحسين بنفسه رسالة إلى ابن سعود يخطره بطرد الأتراك من مكة وطالباً التعاون معه، وكان رد الأخير أنه على استعداد لتقديم كل المساعدة الممكنة، بيد أنه سيكون في غاية السعادة إذا ما كتب إليه الأول مؤكداً أنه لن يتعدى على أراضي دولته أو أن يتدخل في شؤون رعاياه. وبإفشاء هذه الأخبار إلى السير بيرسي كوكس كان ابن سعود يطلب بشكل معين إما معرفة وجهة النظر البريطانية فيما يخص العلاقة بين نجد والحجاز أو أن مصالح الحكومة البريطانية تقتضي التدخل، وفي هذه الحالة فهو على استعداد أن يسترشد بالنصائح البريطانية. وفي أثناء ذلك كان الحسين قد أرسل رداً صريحاً لابن سعود مرفقاً معه تعهداً خطياً معلقاً عليه بقوله " إن رسالة بهذه الصورة يمكن فقط أن ترسل بواسطة رجل مجنون أو رجل يعاقر المُدام ".

ومن وجهة النظر البريطانية فإن اتساع هوة الخلاف بين الزعيمين العربيين تدعو للأسف، غير أن الاحتمال الأكبر بدعم مجهودات الحرب البريطانية بواسطة غرب الجزيرة العربية أكثر من أواسطها، دفع السياسة البريطانية من الآن فصاعداً إلى أن تدعم وتشجع الشريف حسين بأي ثمن؛ ولذلك فقد أوعزت بريطانيا للسير بيرسي كوكس أن ينفذ هذه السياسة في التعامل مع ابن سعود وأن يتركه هكذا يعيشَ على الاسترضاءات والوعود. ففي أواخر شهر أكتوبر كتب لابن سعود مستعرضاً تطورات الأوضاع في الحجاز بصورة مطولة. وأشار كوكس إلى الحاجة الملحة للتعاون بين كل القادة العرب في

الأمور الحيوية التي تخص القضية العربية برمتها والتي تجد تأييداً كاملاً من الحكومة البريطانية. وفي ذات الوقت فقد حاول أن يزيل مخاوف ابن سعود بتأكيد القول أن الشريف حسين ليست لديه أية نوايا عدوانية تجاه نجد، وأن هناك ضرورة أن يقر الأخير بمعاهدة القطيف وتأكيدها باستقلال ابن سعود.

ومهما يكن من أمر، فإن الجهود التي بذلها الأخير لإرغام ابن رشيد على التقيد بالتعهد الذي قطعه على نفسه في اتفاقية القطيف أصبحت إلى حد ما مفتقرة إلى الحماسة، لاسيما وأن نشاطات القبائل المتمردة العجمان وآل مرة أعطته مبرراً لتجديد حملاته الحربية ضد جبل شمر وإن اقتصرت على غارتين صغيرتين غير فعالتين خلال صيف وخريف عام ١٩١٦م. وفي حقيقة الأمر، فقد كانت لابن سعود بعض المبررات للتذمر، ليس فقط بسبب أفضلية المعاملة التي أعطتها بريطانيا لغريمه شريف مكة ولكن أيضاً لقبولها لاستقرار قبائل العجمان على حدود العراق مع رفد زعمائهم بإتاوات مالية في حالة تقيدهم بالسلوك الراشد. وقد بدا لابن سعود أن الاعتراف باستقلاله قد شابه نقصان من قِبل الحكومة البريطانية بتحفظاتها على العديد من الأمور الحيوية لدولته، وتشمل جباية الضرائب على تجارة الترانزيت عبر ذلك الميناء (الكويت) إلى منطقة نجد. ومن المؤكد أن حالة التباعد بين نجد والكويت أصبحت الآن مصدر قلق غير قليل للسلطات البريطانية. وكان الشيخ مبارك الصباح نفسه والذي مات في ديسمبر ١٩١٥م[١]، أكثر انتقاداً وغيرةً لابن سعود في أواخر حياته. ورغم أن ابنه ووريثه جابر الصباح قد أظهر بعض الود والقبول لابن سعود، إلا أنه لم

(١) الصحيح أن وفاة الشيخ مبارك كانت في ٢١ المحرم ١٣٣٤هـ، الموافق ٣ يناير ١٩١٦م. ولا يلتفت إلى كلام الزركلي في الأعلام، ج٥، ص ٢٧٠.

يستطع في فترة حكمه القصيرة التي زادت عن العام قليلاً، أن يعمل شيئاً يذكر لتقليل حدة التوتر. في حين أن شقيقه وخليفته سالم كان بالتأكيد معادياً لابن سعود.

وفي هذا الأثناء، فإن الأتراك الذين كانوا قد دخلوا في نشاط عسكري ضد متمردي الحجاز، قاموا بمزايدة من أجل كسب تعاطف سلطان أواسط الجزيرة العربية إلى جانبهم؛ لذلك فقد أرسلوا وفداً لحائل يضم بعض الضباط الألمان محملين بأسلحة وعتاد هدية لابن رشيد، وفي ذات الوقت أرسل وفداً أقل حجماً لشراء إبل من إقليم ابن سعود، بيد أن الوفد الأخير قد اعتقل وتمت مصادرة ٧٠ جملاً منه في الحال وأرسلت إلى السلطات البريطانية في الكويت.

وهكذا نلحظ أن ابن سعود كان يبذل كل ما في وسعه بغية التفاهم مع بريطانيا، وفي المقابل لم يكن يجد منها سوى مساعدة ضئيلة.

وفي سبتمبر ١٩١٦م كتب ابن سعود إلى السير بيرسي كوكس يطلب منه مقابلة شخصية لمناقشة وسائل التعامل مع الشريف ولوضع الترتيبات للحملة المزمعة ضد ابن رشيد. وفي الشهر التالي، وعندما لم يجد أي استجابة أعاد طلبه بصورة ملحة، مما دعا السير بيرسي كوكس ـ وكان غير راغب تماماً ـ إلى أن يذهب إلى العقير لاجتماع مقترح في نوفمبر. وفي ذلك اللقاء شدد ابن سعود على التنويه بالخسائر التي تعرض لها في حملته ضد ابن رشيد وعلى المشاكل التي تثيرها ضده القبائل الموالية للأخير خاصة العجمان وآل مُرة والتي أثار سخطها واستياءها سياسة ابن سعود اللصيقة

التعاون بدولة ملحدة (بريطانيا) والتي تمنعهم من التعاون التجاري المربح مع الأتراك الذين كانوا يدفعون بسخاء لكل ما يشترونه. وكان حتمياً أن يطلب ابن سعود تنويراً عن مضامين سياستنا تجاه الشريف.

وفيما يخص هذا الموضوع لم يكن السير بيرسي كوكس صريحاً تماماً، وكان على دراية رغم أن مضيفه لم يكن كذلك، بأن الشريف قد تم تتويجه مؤخراً في ظروف توحي بأنه كان يعد نفسه وبمباركة من الحكومة البريطانية الحاكم المستقبلي لكل العرب. ولكن هذه الظروف المثيرة لم يكن لها أي ذكر في معاهدة العقير، غير أن السير بيرسي كوكس قد طمأن ابن سعود بأن شريف مكة قد أعطاه تأكيدات مفادها أنه لا ينوي انتهاك وحدة أراضي واستقلالية الزعماء العرب الآخرين.

وفي غضون ذلك أكملت الترتيبات عند دربار في الكويت في العشرين من نوفمبر بغرض الاحتفاء بابن سعود والشيخ جابر الصباح وتقليدهم أوسمة. وكان ضيف شرف مراسيم الاحتفال الشيخ خزعل من المحمرة والعديد من أعيان البدو من المناطق الداخلية. وقد نوه السير بيرسي كوكس بتقدير الحكومة البريطانية للخدمات التي أداها الزعماء المحتفى بهم، كما هنأ كل الذين يتضامنون مع الوحدة العربية ويدعمون الجهود البريطانية في الحرب العالمية الأولى. ويجدر التنويه إلى أن الأحداث قد سارت بعد ذلك على نحو مرضٍ، وبعد انتهاء لقاء دربار سافر ابن سعود ولأول مرة عبر البحر إلى المحمرة حيث حل ضيفاً على الشيخ خزعل. وكانت هذه الزيارة فاتحة لزيارة إلى البصرة في السادس والعشرين من نوفمبر حيث قابل خلالها كل زعماء البدو

القاطنين جواره. وبتوجيه من السير بيرسي كوكس اطلع ابن سعود على معظم الترتيبات ومعدات الجيش البريطاني في الميدان والتي تشمل طائرات لم يكن قد رآها من قبل. وأرسل له قائد العمليات السير ستانلي مايود رسالة ترحيب وسيف شرف من الجبهة، حيث كان يعد العدة، بعد فترة تصييف طويلة منذ سقوط الكوت في أبريل، استعداداً لمعاودة العمليات الحربية التي قدر لها أن تقوده لبغداد مكللاً بالنصر بعد حوالي ثلاثة اشهر لاحقة.

ولكن ربما كانت ذاكرة الزعيم الوهابي القوية المفعمة بالحيوية لا تزال تذكر هذا اللقاء المؤقت الذي تم في ظروف غريبة. ولا يغرب عن باله شخصية أحد أكثر مرافقيه مجاملة في تجواله حول المنشآت الحربية وهي المرأة الثرثارة وذات المعرفة الجيدة والتي كانت ملاطفتها وكياستها كما يراها ابن سعود مزعجة بعض الشيء. وهذه المرأة تدعى جيرترود بيل، وقد تصدرت الأحداث السابقة سواء أكانت في المؤتمرات التي عقدت أو مناقشة سياسات الجزيرة العربية وفي الحفلات الرسمية والاجتماعية التي أقيمت على شرف العاهل السعودي. ومن المؤكد أن الأخير كان لا يرتاح لها، بيد أن الحقيقة القائلة بتصدرها للأحداث وشخصيتها الطاغية ليس فقط عليه ولكن على كل القيادات الحربية والميدانية البريطانية، تبدو إليه غير منسجمة مع وقار الرجال. وثمة إشارة هنا وهي أن هناك العديد من أهل نجد الذين كان يداعبهم الملك عبدالعزيز بصورة صاخبة وهو يتذكر صوت هذه المرأة الحاد وثرثرتها النسوية: «عبد- العزيز، عبد- العزيز، انظر إلى هذا، وماذا تعرف

عن ذلك؟... إلخ». ومن المؤكد أنه لم يكن يتلهى في الوقت الذي كانت فيه حاشيته تحبس أنفاسها تلجمها الحيرة وهي ترى الرجل العظيم يجوس المكان جيئة وذهاباً وهو يتحدث عن هذه المرأة الملحدة والمسترجلة.

وكان الشهر الذي انقضى جله في محادثات بين ابن سعود والسير بيرسي كوكس من جهة، فضلاً عن موظفيه الكبار والزعماء والشيوخ الموالين لبريطانيا في بلاد الرافدين ومناطقها الداخلية من جهة ثانية، كان له أثر كبير في إزالة الانطباع عن الزعيم الوهابي بأن جهوده الحثيثة والتي استمرت لمدة اثني عشر عاماً بغية التوصل إلى تفاهم ودي مع بريطانيا أصبحت أكثر إقلاقاً بدلاً من أن تجد ترحيباً من الأخيرة على ضوء التزاماتها المتعددة في مناطق مختلفة.

وفي الوقت ذاته يجب أن لا ننسى أن تبادل التحايا والأحاديث المهذبة التي لا مناص منها في مثل هذه المناسبات لم تترافق مع أي جهود عند كلا الجانبين للتوصل إلى جذر المشكل المعلق بينهما. وكان هناك تيار غير منظور من الشك وسوء التفاهم لا يزال سارياً بين الطرفين لا سيما ما يخص الالتزامات البريطانية تجاه شريف مكة والتي لم يستطع السير بيرسي كوكس أن يناقش مضامينها ومراميها النهائية مع ابن سعود. وفي الوقت نفسه كان بيرسي كوكس قلقاً للغاية لصرف انتباه ابن سعود عن مثل هذه التخمينات والاستفادة من تعاونه وتوجيهه باتجاه لا يؤثر سلباً على تطورات حملة الشريف حسين في الغرب؛ لذلك فإن سياسة بيرسي كانت تشجع ابن سعود لمهاجمة ابن رشيد الذي لا يزال في وضع يجعله مصدر إزعاج على الجناح المتقدم للجيش البريطاني في بلاد الرافدين؛ لذلك فإنه كان في وضع يمكنه من تقديم مساعدات مالية وعسكرية إلى الزعيم الوهابي في مقابل نشاطه

بالاتجاه المرغوب فيه من قبل السلطات البريطانية. وتبعاً لذلك، فقد عقدت اتفاقية خلال شهر وعلى أساسها تعهد ابن سعود باستبقاء ٤٠,٠٠٠ من جنوده في الميدان وأن يواصل ضغطه بشكل ثابت على خصمه ابن رشيد بما في ذلك شن هجوم على مدينة حائل، وفي المقابل تمت الموافقة على دعم ابن سعود مالياً بمبلغ قدره ٥٠٠٠ جنيه إسترليني، إضافة إلى إعطائه ٤ مدافع و٣٠٠٠ بندقية وكميات كافية من الذخائر.

ورغم أن هذه هي أهم النتائج العملية لاجتماعات نوفمبر فيبدو أن بيرسي كوكس كان متفائلاً أكثر مما يجب في تفهمه للنتائج السياسية التي تمخضت عنها. وحقيقة، فإن كل الزعماء المعنيين كانوا راغبين بصدق في التعاون مع البريطانيين في صراعهم مع الأتراك. ولكننا نجد أن التطورات اللاحقة أبانت أن ما يخفيه المظهر الخارجي المتسم بالتجانس والودية، ثمة توترات وغيرة قديمة وعداوات استمرت دونما تغيير، ومن المؤكد أنه ليس حقيقة كما زعم بيرسي كوكس " أن زعماء شرق وغرب الجزيرة العربية قد اتحدوا بطلب من الحكومة البريطانية. وأقل درجة من ذلك، فإن حقيقة حلم الوحدة العربية والذي داعب خيال ليبراليي دمشق خلال سنوات ما قبل الحرب، أصبح أكثر قرباً للتحقق من الأحلام التي لم تتحقق" . وفي خلال عام فإن الطلقات الأولى قد انطلقت إيذاناً بالصراع بين الشرق والغرب، وكان مقدراً لها أن تنتهي بخيبة أمل أولئك الموالين للحكومة البريطانية.